

أثر الهيكل المالي في الأداء المالي

دراسة قياسية مقارنة بين بنكي التضامن والأهلي اليمني

أحمد عبد الرزاق الأنصاري**

بشرى يحيى منصور علي*

تاريخ قبول النشر: 2023/10/30م

تاريخ تسلّم البحث: 2023/9/20م

المخلص

استهدفت الدراسة فحص أثر الهيكل المالي في الأداء المالي في بنك التضامن والبنك الأهلي اليمني، واعتمدت الدراسة على بيانات التقارير المالية للفترة من عام 2010 حتى عام 2020، فقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد من خلال برنامج أليفوز لغرض اختبار فرضيات الدراسة وعرض وتحليل النتائج، وتم استخدام نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات (LAR) التي تمثل مصدر التمويل الخارجي في الهيكل التمويلي للبنك، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (EAR) وتمثل مصدر التمويل الداخلي في الهيكل التمويلي للبنك كأبعاد لقياس المتغير المستقل الهيكل المالي، بينما تم استخدام نسبة العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كأبعاد لقياس المتغير التابع للأداء المالي.

وخلصت الدراسة إلى عديد من النتائج منها: أنه يوجد أثر معنوي إيجابي لنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على معدل العائد على الأصول، في حين لا يوجد أثر معنوي لنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على العائد على حقوق الملكية في بنك التضامن، أما في البنك الأهلي اليمني فإنه كان لنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على كل من ROA و ROE.

كما توصلت الدراسة إلى أنه في بنك التضامن كان لنسبة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات أثر سلبي ذو دلالة معنوية على العائد على حقوق الملكية، في حين لا توجد دلالة معنوية بين نسبة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات على العائد على الأصول، أما في البنك الأهلي اليمني فقد كان لنسبة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات أثر إيجابي معنوي على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي - العائد على الأصول (ROA) - العائد على حقوق الملكية (ROE)

المقدمة:

بسبب إسهامه في تعبئة المدخرات ومن ثم في الاستفادة من موارد البلد (Gautam, 2018.7)، ويؤثر تأثيراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في كل بلد، وبسبب أزمة فشل البنوك في التسعينيات، أصبحت موضوعات الهيكل المالي ونسبة رأس مال البنوك مهمة في مجال البنوك (Baloueia & Rostamyb et al, 2018, 11).

ويترتب على القرار التمويلي في المؤسسات بشكل عام والبنوك على وجه الخصوص تأثيرات في تدفقاتها النقدية المستقبلية وعلى ربحيتها وسيولتها، ويتعلق هذا

القطاع المالي هو العمود الفقري لأي بلد، ويعمل ميسراً لتحقيق الاستفادة للنمو الاقتصادي من خلال وساطة نقدية فعالة، ويعزز النظام المالي القوي الاستثمار من خلال تمويل الفرص التجارية المنتجة وتعبئة المدخرات وتخصيص الموارد بكفاية وتسهيل تجارة السلع والخدمات، ويعد النظام المصرفي بمثابة قلب الاقتصاد

* أستاذ العلوم المالية والمصرفية المساعد - كلية العلوم الإدارية - جامعة تعز.
** أستاذ مساعد بقسم البيانات وتكنولوجيا المعلومات - كلية العلوم الإدارية - جامعة تعز.

ما هو أثر نسبة التمويل الداخلي في العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات؟

هدف الدراسة:

يكمن هدف الدراسة في معرفة أثر الهيكل المالي في الأداء المالي في البنوك الإسلامية والتقليدية في اليمن، وذلك من خلال:

1- التعرف على تأثير الهيكل المالي مقاسًا بنسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات في العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات.

2- التعرف على تأثير الهيكل المالي مقاسًا بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات في العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات .

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- أهمية الموارد المالية في القطاع المصرفي الذي يعد الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي.

- تحليل أثر الهيكل المالي في الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية وقياس مدى كفاية الاداء المالي فيها.

- يمكن الاستفادة منها في تحسين الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة. وبنفس الوقت فإنه يزود الجهات المستفيدة من التحليل مثل المودعين وإدارة البنوك المعنية بالدراسة والبنك المركزي، ومن ثمَّ يسهم في رفع مستوى المنافسة بين كل من البنوك الإسلامية والتجارية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للجانب النظري بالإضافة إلى استخدام التحليل القياسي لتحليل أثر الهيكل المالي في الأداء المالي لعينة الدراسة. باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة باستخدام برنامج (EViews10).

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف في اليمن وقد تم

القرار بتحديد نسبة التمويل من المصادر قصيرة وطويلة الأجل، وتحديد المزيج المناسب من مصدري الدين والملكية. ويعد استخدام مزيج التمويل الأمثل مهمًا، لأنه يخفض تكلفة رأس المال ومن ثمَّ يعظم قيمتها ويزيد الفرص الاستثمارية المربحة (الحمدان والقضاة، 2013، 160).

ويعد الجهاز المصرفي اليمني واحدًا من أهم المرتكزات الأساسية في الاقتصاد اليمني حيث يقوم بأثر فعال في دعم الاقتصاد اليمني وتنشيط عمليات التنمية، من خلال القيام بالوساطة بين جهات الفائض (المدخرين) وجهات العجز (المقترضين) في الاقتصاد، حيث بلغ حجم الموجودات لدى الجهاز المصرفي للعام 2019 (4408.9) مليار ريال مقارنة بالعام 2018 (4034.2) مليار ريال، كما بلغ رصيد الودائع المسجلة خلال العام 2019 (3249.3) مليار ريال بالمقارنة بالعام 2018 (3027.4) مليار ريال، وبلغت حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة في العام 2019 (578.2) مليار ريال. (*)

مشكلة الدراسة:

نظرًا لأهمية البنوك الإسلامية والتقليدية وتأثيرها في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، لذلك تسعى البنوك جاهدة في استغلال مواردها الاستغلال الأمثل لتحقيق أقصى ربحية ممكنة، ولهذا فإن تقويم أدائها المالي يعد ضروريًا لرفع كفاءتها بأقل التكاليف، ومنه فإن مشكلة البحث تتمثل بالتساؤل الآتي:

كيف يؤثر الهيكل المالي في الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية خلال الفترة 2010 - 2020؟ من هذا التساؤل الرئيسي يمكن أن نحدد التساؤلين الفرعيين التاليين:

ما هو أثر نسبة التمويل الخارجي في العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات؟

للهيكل المالي بأبعاده (نسبة المطلوبات إلى الموجودات - نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات) في الأداء المالي مقياساً بمعدل العائد على حقوق الملكية في كلا البنكين.

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المطلوبات إلى الموجودات في معدل العائد على حقوق الملكية في كلا البنكين.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات في معدل العائد على حقوق الملكية في كلا البنكين.

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من أهم الطرائق التي تزود الباحثين بالمعرفة والإثراء في مجال موضوع الدراسة، ولأهمية موضوع أثر الهيكل المالي في الأداء المالي سواء على البنوك التقليدية أو الإسلامية فقد تم إعداد العديد من الدراسات من قبل الباحثين والمهتمين لإبراز هذه العلاقة، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

دراسة الصالح والبراك (2024) بعنوان

" أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية

المدرجة في السوق المالي السعودي "تداول"

أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على أثر هيكل رأس المال في ربحية البنوك الإسلامية السعودية. واختبرت الدراسة في مجتمع البنوك الإسلامية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي (تداول) ، لعينة مكونة من أربعة بنوك هي: الراجحي، الجزيرة، البلاد، الإنماء لمدة خمس سنوات من 2017-2021 ومن خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهيكل رأس المال على العائد في الأصول. كما أوجدت الدراسة علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية لنسبة التمويل الداخلي على العائد على حقوق الملكية، وكذلك وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لنسبة التمويل

تحديد عينة للدراسة وهي البنك التضامن بصفته أكبر المصارف في اليمن، وكذلك البنك الأهلي اليمني لسهولة الحصول على تقاريره السنوية خلال فترة الدراسة.

مصادر البيانات:

تم تجميع البيانات في هذه الدراسة عبر الجانبين:

أ. الجانب النظري:

تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري والمفاهيم لهذه الدراسة من المصادر العربية والأجنبية المتاحة والتي ترتبط بموضوع الدراسة من الرسائل الكتب والأبحاث العلمية وشبكة الأنترنت بهدف تغطية الدراسة الحالية قدر الإمكان في جانبها النظري.

ب. الجانب التحليلي:

تم الاعتماد على التقارير السنوية لبنك التضامن والبنك الأهلي اليمني، وقد تم دراسة هذه التقارير وتحليلها مالياً بغرض الوصول إلى نتائج واستنتاجات تسهم في تقويم أثر الهيكل المالي في الأداء المالي للبنكين وتحليل هذه النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 10 .

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكلي المالي بأبعاده (نسبة المطلوبات إلى الموجودات - نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات) في الأداء المالي مقياساً بمعدل العائد على الأصول في كلا البنكين.

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المطلوبات إلى الموجودات في معدل العائد على الأصول في كلا البنكين.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات في معدل العائد على الأصول في كلا البنكين.

الفرضية الثانية: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية

الديون في العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي. كما يؤثر استحقاق الديون في علاقة أداء هيكل رأس المال في قطاعات محددة ولكن ليس في السوق. ومن نتائج هذه الدراسة أنها ستساعد مديري الشؤون المالية في تعظيم الأداء من خلال النظر في التباينات المعقولة مالياً مثل القطاع ومصدر التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل.

دراسة Zachary (2019) بعنوان: "Financial Structure and Financial Performance of Selected Firms Listed at Nairobi Securities Exchange, Kenya"

بحثت هذه الدراسة في تأثير الهيكل المالي في الأداء المالي لشركات مختارة مدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (كينيا). وعلى وجه التحديد بحثت الدراسة في تأثير الرافعة المالية والسيولة وحقوق الملكية في الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك قامت الدراسة بتقويم التأثير المعتدل لحجم الشركة في العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي لشركات مختارة مدرجة في NSE كينيا. واستخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي المتعدد. ووجدت الدراسة أن الرافعة المالية والسيولة وحقوق الملكية كان لها تأثير إيجابي كبير في الأداء المالي لشركات مختارة مدرجة في NSE كينيا، في حين كان لحجم الشركة تأثير إيجابي ومهم في العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي. وخلصت الدراسة إلى أن الرافعة المالية والسيولة وحقوق الملكية كان لها تأثير إيجابي ومهم في الأداء المالي وأن استخدام مختلف مكونات الهيكل المالي عزز بشكل مشترك قدرة الهيكل المالي على تفسير التغيرات في الأداء المالي.

دراسة كلش (2019) بعنوان: "أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في تركيا : دراسة مقارنة"

تناول البحث مقارنة هيكل رأس المال لدى المصارف

الخارجي على العائد في الحقوق الملكية. بينما حجم المصرف كان له تأثير طردي وذو دلالة إحصائية في ربحية البنوك الإسلامية السعودية.

دراسة عائشة وخيرة (2022) بعنوان: "أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة قياسية لبنك الراجحي السعودي للفترة 2002-2020"

استهدفت الدراسة معرفة أثر الهيكل المالي في الأداء المالي للبنك الإسلامي الراجحي في المملكة العربية السعودية، وتم استخدام منهجية أنجل أقر أنجر لدراسة العلاقة السببية لتحديد الاتجاه والأثر بين المتغيرات المدروسة خلال برنامج (EViews10)، وباستعمال كل من نسبة الملكية للأصول ونسبة الودائع إلى إجمالي الأصول كمتغيرات مستقلة ممثلة للهيكل المالي ونسبة العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع ممثلة للربحية. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الملكية للأصول ليس لها علاقة سببية ولا تأثير في نسبة العائد على حقوق الملكية، في حين وجدت علاقة سببية في الاتجاه المعاكس، بينما نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول لها تأثير وعلاقة مع نسبة العائد في حقوق الملكية في حين لا يوجد علاقة وأثر في الاتجاه العكسي لها. وأن هناك أثراً إيجابياً وسلبياً بين الهيكل المالي والأداء المالي للبنك الإسلامي.

دراسة Asante & Shanfzadeh وآخرون (2022) بعنوان: "The Relationship between Capital Structure and in Firms Financial Performance Of Ghana and Nigeria"

استهدفت هذه الدراسة تقصي العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي باستخدام التحليل القطاعي، مع الأخذ في الاعتبار استحقاق الديون، وباستخدام (425) عينة مستعرضة لسنة ثابتة من شركات في غانا ونيجيريا للفترة (2019-2014). وأشارت النتائج التجريبية إلى وجود سلبى كبير للعلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي. ولم يؤثر استحقاق

دراسة Rostamy & Balouei وآخرون (2018) بعنوان

“The Impacts of Financial Structure on Financial Performance of Banks Listed In Tehran Stock Exchange: An Empirical Application”

تبحث الدراسة في آثار الهيكل المالي للبنوك في عوائدها ROA و ROE . بالإضافة إلى ذلك فإنها تبحث في الأدوار المعتدلة لحوكمة الشركات والقيود المالية وكثافة رأس المال وحجمه، هذا البحث تطبيقي من البحوث الارتباطية الوصفية. ولاختبار الفرضيات، تم استخدام بيانات اللوحة غير المتوازنة، ويشمل جميع البنوك المدرجة في بورصة طهران خلال الأعوام من 2009 إلى 2016. والنتائج تشير إلى تأثيرات إيجابية كبيرة في الهيكل المالي والعائد على الأصول للبنوك والعائد على حقوق المساهمين. علاوة على ذلك أظهرت النتائج أن كثافة رأس المال وحجمه تميزت باعتدال العلاقة بشكل كبير بين الهيكل المالي مع العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين.

وآخرون (2018) بعنوان Syaifuddin & Prabowo دراسة

Effect of Equity to Assets Ratio (EAR), Size, and Loan to Assets Ratio (LAR) On Bank Performance

استهدفت هذه الدراسة تحديد تأثير نسبة حقوق الملكية إلى الأصول (EAR)، والحجم ونسبة القروض للأصول (LAR) إلى أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة 2012-2016. والمتغير المستقل للتمويل المستخدم هو نسبة حقوق الملكية إلى الأصول (EAR) وحجم الشركة ونسبة القروض إلى الأصول (LAR). والمتغير التابع المستخدم لقياس أداء البنك هو العائد على الأصول (ROA) وصافي هامش الفائدة (NIM). ومجتمع هذه الدراسة هو البنوك التجارية المدرجة في بورصة إندونيسيا مع إجمالي 43 شركة. باستخدام أسلوب أخذ العينات الهادفة أخذ العينة 29

الإسلامية والتقليدية في تركيا بالإضافة إلى دراسة أثر نسبة المديونية في أداء تلك المصارف، حيث تم إجراء دراسة مقارنة بين (5) مصارف إسلامية و(11) مصرفاً تقليدياً لفترة زمنية تمتد من عام 2008 إلى 2017 ، وتم الاعتماد على نماذج المربعات الصغرى العادية (OLS) لتحديد أثر نسبة المديونية في الأداء، وتبين من النتائج أن نسبة المديونية تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي في أداء المصارف الإسلامية، حيث يزداد معدل العائد على إجمالي الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية نتيجة ازدياد نسبة المديونية. ومن ناحية أخرى تبين أن نسبة المديونية تؤثر بشكل سلبي في أداء المصارف التقليدية، حيث ينخفض معدل العائد على إجمالي الأصول نتيجة ارتفاع نسبة المديونية لدى المصارف التقليدية .

دراسة خلف ونقار وآخرون (2018) بعنوان

" أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية : دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة (2010-2017)"

تستهدف هذه الدراسة التعرف على أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية، دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة الزمنية (2010-2017)، وتم اعتماد المنهج الوصفي حيث تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط لتلخيص العلاقة بين الهيكل المالي ونسب الربحية حيث شمل نموذج الدراسة متغيراً مستقلاً وهو نسبة الهيكل المالي، بينما تمثل نسب الربحية المتغير التابع للمصرف، وفي ظل افتراض أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (نسبة الهيكل المالي) في المتغيرين التابعين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة الهيكل المالي في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكانت العلاقة بينهما طردية.

الأداء المالي للبنوك التقليدية وكذلك أداء البنوك الإسلامية. واستخدمت الدراسة بيانات ثانوية مع المعلومات التي تم الحصول عليها من البيانات المالية للبنوك وكذلك التقرير السنوي للبنك المركزي الكيني، واعتمدت الدراسة على تصميم بحث وصفي تضمن دراسة عينات للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. وتم جمع البيانات الثانوية من خمسة بنوك تقليدية ومصرفين إسلاميين في كينيا، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك التقليدية أظهرت علاقة واضحة بين جميع متغيرات الهيكل المالي والأداء المالي، في حين أن البنوك الإسلامية كانت للأصول فقط علاقة بالأداء المالي. وكشفت الدراسة أن البنوك الإسلامية ليس لديها نسبة دين إلى حقوق الملكية في مزيج هيكلها المالية على عكس البنوك التقليدية مما يعرض البنوك الإسلامية لمزيد من المخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية. وأوصت الدراسة بأن تقوم الحكومة بإدخال سياسات من شأنها توفير فرص استثمارية خالية من الفوائد للمصارف الإسلامية، وتوفير أرضية منافسة عادلة لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير من شأنها أن تقلل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية الجديدة مثل معدلات الإقراض بدون فوائد من بنك كينيا المركزي.

دراسة الحمدان والقضاة (2013) بعنوان

"أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية"

اختبرت هذه الدراسة أثر هيكل رأس المال في أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وعددها (13) مصرفاً للفترة الزمنية 1991-2010. واستخدمت هذه الدراسة تحليل البيانات الجدولية (Panel data) باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية وطريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) لاختبار فرضيات الدراسة. وقد

شركة. التقنية التحليلية المستخدمة هي تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وأظهرت النتائج أن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول (EAR) كان لها تأثير إيجابي كبير في ROA و NIM. ومتغير الحجم كان له تأثير إيجابي كبير في العائد على الأصول وصافي هامش الربح، في حين أن القرض المتغير له تأثير إيجابي كبير في العائد على الأصول وصافي هامش الربح، أما نسبة الأصول (LAR) لها تأثير سلبي ليس كبيراً في العائد على الأصول ولكن لها تأثير سلبي كبير في صافي هامش الفائدة.

دراسة بوعبدلي ومرسلي (2016) بعنوان: "أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر للفترة (2005-2014)"

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أثر الهيكل المالي في ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر خلال الفترة (2005-2014)، وتتبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الأساسي الذي تسعى البنوك التجارية وهو تعظيم ربحيتها ومن أهمية القرارات المالية المتعلقة باختيار تركيبة الهيكل المالي في البنوك التجارية ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والارتباط لاختبار الفرضيات ، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر للهيكل المالي في ربحية البنك محل الدراسة، حيث تم التوصل إلى أن الهيكل المالي المقاس بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات له تأثير إيجابي في ربحية البنك مقاسة بنسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على الملكية من خلال الاستفادة من المزايا الضريبية التي توفرها الديون.

دراسة NG'ANG'A (2013) بعنوان:

"The Effect of Financial Structure on the Financial Performance of Conventional and Islamic Banks in Kenya"

تستهدف هذه الدراسة معرفة تأثير الهيكل المالي في

وهو يتضمن التمويل المقترض والتمويل الممتلك، وهما يشكلان الجانب الأيسر من الميزانية العمومية، أي أن الهيكل المالي يتكون من نوعين من التمويل هما: التمويل المقترض الذي يتضمن التمويل المقترض قصير الأجل والتمويل المقترض طويل الأجل والتمويل الممتلك الذي يتضمن رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (بريجهام وإبرهاردت، 2009، 307).

كما يعرف الهيكل المالي بأنه هو "هيكل رأس المال بالإضافة إلى التزامات الشركة التي لا تحمل فائدة مثلًا الذمم الدائنة والمستحقات ويوضح كيف تمويل الشركات أصولها باستخدام الموارد المتاحة" (Zachary, 2010, 5). و يجب أن نفرق بين المعنى المرتبط بمصطلحين شائعين في هذا المجال، الأول الهيكل المالي والذي يقصد به التمويل الدائم للمنشأة والذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل، والأسهم الممتازة وحق الملكية ويستبعد جميع أنواع الائتمان قصير الأجل، وعلى هذا الأساس فإن (الثاني) هيكل رأس مال المنشأة يعد جزءًا من هيكلها المالي، ويتكون حق الملكية من الأسهم العادية وفائض رأس المال والأرباح المحتجزة (مجلخ وبشيشي، 2019، 121)، وبهذا فإن الهيكل المالي هو مزيج من الديون وحق الملكية، وتعد واحدة من أهم القضايا في الصناعة المصرفية. ويعد الغرض من قرار الهيكل المالي هو إنشاء مزيج مناسب من موارد التمويل لتقليل تكلفة رأس المال ومن ثم تعظيم القيمة السوقية للشركة .

(Balouei & Rostamyb et all, 2018, 11)

2. مصادر الهيكل المالي:

تنقسم الموارد المالية للبنك على فئتين: الديون والأسهم، والجزء الأكبر من موارد البنك هو الدين ويتم تمويله من خلال قبول الودائع والاقتراضات، والجزء الآخر هو رأس المال، والذي يمكن تمويله من خلال كل من الأسهم الجديدة والأرباح المحتجزة لتحديد الهيكل المالي

أظهرت النتائج أن هيكل رأس المال مقيسا بنسبة المطلوبات إلى الموجودات لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية في أداء المصارف الأردنية مقيسا بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح الصافية. وأما نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات فقد أظهرت النتائج بأن لها تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية في العائد على الموجودات، وتأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على كل من نصيب السهم من الأرباح الصافية والعائد على حقوق الملكية، بينما حجم المصرف كان له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية في أداء المصارف الأردنية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نجد تنوع الدراسات القائمة على بحث العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي باختلاف بيئة الدراسة وتنوع المؤشرات المستخدمة لقياس المتغيرات المستقلة والتابعة وكذلك الاختلاف في المنهج والأسلوب الإحصائي المستخدم في كل دراسة، ومن ثم التنوع في نتائج الدراسات ما بين نتائج موضحة العلاقة الإيجابية بين مؤشرات الهيكل المالي ومؤشرات الأداء المالي أو العلاقة السلبية بينهما. وركزت الدراسة الحالية على استخدام مؤشري التمويل الداخلي والخارجي في ذات الدراسة والمقارنة بين العلاقة الهيكل المالي وأداء البنوك الإسلامية ممثلاً ببنك التضامن والبنك الأهلي اليمني الممثل للبنك التجاري في هذه الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم الهيكل المالي: Financial Structure

يعرف الهيكل المالي بأنه تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها ومن ثم فإنه يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل (هندي، 2003، 545). وبذلك فإن الهيكل المالي يمثل مجموع الأموال التي تم بوساطتها تمويل موجودات المنشأة .

الأرباح الموزعة والأرباح المدورة الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأرباح التشغيلية والرأسمالية في المستقبل (الشواورة، 2012، 86). هذا بالإضافة إلى المخصصات والتي هي عبارة عن المبالغ التي يقتطعها المصرف، ويتحملها إجمالي الربح المتحقق في نهاية السنة المالية لمواجهة ظروف محددة) خلف ونقار وآخرون، 2018، 160).

2.2 المصادر الخارجية:

توفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك والقيام بوظائفه المختلفة ويتم الحصول عليها من مصادر خارج المصرف. هذا وتتشابه المصادر الخارجية للمصارف الإسلامية مع المصادر الخارجية للمصارف التقليدية إلى حد كبير من ناحية الشكل، ولكنها تختلف عنها من ناحية الهدف (حقي، 2016، 32) وتشمل كل من:

2.2.1 الودائع:

تعد الودائع بمثابة الشريان الذي يمد المصرف بأموال استثماراته المختلفة والمصدر الرئيسي لتنمية الموارد المالية، وهناك استراتيجيات عديدة لتنمية الموارد المالية للمصرف إلا أن لمصارف الإسلامية مبرراتها الاقتصادية في تقبل الودائع على غيرها في تنمية هذه الموارد (خلف ونقار وآخرون، 2018، 161).

2.2.2 القروض المصرفية:

تعد من أهم مصادر الأموال للبنوك التجارية في الوقت المعاصر، وتتمثل في القروض التي يحصل عليها البنك التقليدي من بنوك أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية وقد تكون في بعض الحالات من البنك المركزي (بوعبدلي ومرسلي، 2016، 46)، إلا أن المصارف الإسلامية لا تتعرض لهذه الحالة لعدم تعاملها بالقروض بل لديها سياستها الخاصة عند تعرضها للعجز أو الفائض (خلف ونقار وآخرون، 2018، 161).

الأمثل للبنوك (Balouei & Rostamyb et all, 2018, 13)، وعلى ذلك يمكن أن تنقسم مصادر الأموال على مصدرين أساسيين هما: مصادر داخلية وخارجية (بوعبدلي ومرسلي، 2016، 45).

2.1 المصادر الداخلية وتمثل حقوق الملكية (رأس المال الممتلك) وتشمل كلاً من:

2.1.1 رأس المال المدفوع (الأسهم العادية):

تمثل الأسهم العادية من وجهة نظر الشركة القائمة أو الجديدة وسيلة التمويل الرئيسية، لذا فقد كان الاعتماد على هذا النوع من التمويل شبه رئيسي، وذلك لكون هذا النوع من الأسهم لا يحمل الشركة أية أعباء أو تكلفة مالية ثابتة للغير كما هو الحال بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى (الشواورة، 2012، 78). ولا يقتصر دور رأس المال على مجرد التأسيس بل يظل رأس المال مع غيره من الموارد الذاتية مطلوباً لتغطية الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل وهو ما يستدعي الحاجة إلى زيادة رأس المال (حقي، 2016، 29)، أما الأسهم الممتازة فهي غير جائزة الاستخدام في البنوك الإسلامية (حقي، 2016، 30).

2.1.2 الاحتياطات:

عبارة عن المبالغ المقطعة من الأرباح المحققة للبنك لتدعيم مركزه المالي والمحافظة على رأس ماله (بوعبدلي ومرسلي، 2016، 45)، والاحتياطي بذلك حق من حقوق الملكية، مثل رأس المال، وتعد الاحتياطات مصدراً مهماً للتمويل نظراً للمرونة التي يتسم بها هذا المصدر عن رأس المال، حيث يمكن سنوياً بالإضافة إليه أو الخصم منه، بالإضافة إلى الإمكانية المتاحة باستمرار لتوظيفه سواء فيما خصص له أو في مجالات التوظيف المناسبة (حقي، 2016، 31).

2.1.3 الأرباح المحتجزة:

تعد الأرباح المحتجزة من مصادر التمويل الذاتية المهمة في الشركات الناجحة وذلك بشرط اتباع سياسة حكيمة في التوزيع يكون من شأنها أن توازن بين

2.2.3 مصادر تمويل أخرى:

وتتضمن التأمينات المختلفة كتأمينات فتح اعتمادات مستنديه ونحوه، وكذلك أرصدة وصكوك مستحقة الدفع. وتم استخدام المقاييس التالية في هذه الدراسة:

➤ نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات:**Total Liabilities to Total Assets Ratio (LAR)**

تعدّ هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخدامًا لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للبنك، وتحديد مقدار الديون لكل ريال من مجموع الأصول (الحمدان، القضاة، 2013، 173).

وتعد نسبة القرض إلى الأصول (LAR) هي النسبة المستخدمة لإثبات قدرة البنوك على تلبية الطلب على القروض باستخدام إجمالي الأصول المملوكة لها، إلا أن لها تأثيرًا سلبيًا في السيولة لأن ارتفاع هذه النسبة يعني أن الأموال الموجودة تستخدم على نطاق واسع لتخصيص الائتمان وأقل للالتزامات قصيرة الأجل

(Syaifuddin & Prabowo et all, 2018, 4)

أما إذا كانت هذه النسبة منخفضة فإن ذلك يشير إلى أن البنك يعتمد في نشاطاته على التمويل الذاتي أكثر من اعتماده على الديون، كما أننا نستطيع القول أن البنك يمتلك أصولًا تزيد عن قيمة مديونيته (الحمدان، القضاة، 2013، 173).

ويمكن حساب LAR بالصيغة التالية: (Syaifuddin & Prabowo et all, 2018, 4)

إجمالي الديون/ إجمالي الموجودات * 100%

➤ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات:**Equity to Total Assets Ratio (EAR)**

هي نسبة للتمويل الداخلي للأصول (عائشة وخيرة، 2022، 523) وتشير هذه النسبة إلى نسبة إسهام حقوق المالكين في تمويل نشاطات البنك الاستثمارية (الموجودات)، كما تشير إلى النسبة المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة تصفية البنك (الحمدان والقضاة،

2013، 173)، تظهر هذه النسبة حجم رأس المال المستخدم لتمويل جميع أصول الشركة (Syaifuddin & Prabowo et all, 2018, 4) أي تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المصرف على رأس المال الممتلك في تمويل موجوداته، حيث تعد من أهم المقاييس التي يعتمد عليها البنك المركزي في قياس مدى كفاية رأس المال الخاص بالمصارف، وأن ارتفاعها يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين ولكن هذا الارتفاع يتعارض مع مصالح المساهمين لأنه يؤدي إلى انخفاض العائد على رأس المال، بالإضافة إلى الأضرار الأخرى التي قد يتحملها الملاك من حيث اتخاذ القرارات وغيرها (كاظم ومجد، 2021، 4). وبناء على ذلك لابد من الموازنة بين المصادر التمويلية (الصالح، البراك، 2024، 3). ويتم حسابها وفقًا للمعادلة التالية: (Syaifuddin & Prabowo et all, 2018, 4)

إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات * 100%

3. الأداء المالي: Financial Performance

في الأدبيات المالية يرتبط الأداء المالي بأفكار الكفاية وربحية البنك (Chatsios, 2017, 5) وتعدّ الربحية إحدى المؤشرات المهمة المستخدمة في قياس الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية على حد سواء، ولمدى استخدام الموارد المتاحة لاستخدام الأمثل غاية ظيم أرباح المساهمين وزيادة قيمة هذه البنوك (حقي، 2016، 54)، وقد قسمت الأدبيات المالية محددات ربحية البنك إلى فئتين كبيرتين: هما العوامل الداخلية والخارجية. والعوامل الداخلية أو العوامل الخاصة بالبنك هي المرتبطة بالحسابات المصرفية (الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر). وعلى الجانب الآخر ترتبط العوامل الخارجية بانعكاس الاقتصاد والبيئة القانونية للبنك التي تؤثر في عملياته وهيكل المؤسسة (Chatsios, 2017, 10). وعندما لا تستطيع المنشأة الوفاء بالتزاماتها المالية سوف

➤ معدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE)

حيث يشير العائد على حقوق الملكية إلى مقياس الربحية الذي يحدد مدى جودة استخدام الأعمال للأموال المستثمرة من قبل أصحاب الأسهم في الشركة. ويقاس بقسمة صافي الربح على حقوق الملكية للبنك (Sharifzade et all, 2022, 240) . (Asante &

➤ معدل العائد على الأصول Return (ROA) On Assets

يحاول (ROA) تحديد مقدار ما تكسبه الشركة من استخدام أصولها أي يوضح مقدار الربح المكتسب لكل قيمة استثمارية في أصول الشركات. ويحدد العائد على الأصول بقسمة صافي الربح على إجمالي الموجودات (Asante & Sharifzadeh, 2022, 240)، والعائد على الأصول يقيس قدرة الإدارة على توليد الإيرادات من خلال استخدام أصول الشركات التي لديهم. بمعنى آخر يوضح كيف يتم استخدام موارد الشركة بكفاءة لتوليد الإيرادات مما يشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الدخل الصافي من جميع الموارد المؤسسية (Syaifuddin & 2018, 3) , Prabowo et all ,

4. التحليل القياسي للدراسة

في هذا الجزء قام الباحثان باختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك ومن ثم تقدير النماذج القياسية كالآتي:

أولاً: اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث:

قام الباحثان في هذا الجزء باختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة ADF Test واختبار دالتي الارتباط الذاتي والجزئي وكانت النتائج كالآتي:

1- نتائج اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي - فولر).

يتأثر مركزها المالي في السوق، لهذا يجب أن توازن في درجة الرفع المالي في عملياتها الاستثمارية أي أن زيادة أو تخفيض المنشأة لحجم الرفع المالي لديها سوف يؤدي إلى تعديل هيكل رأس مالها، وهذا ما يعرف بإعادة هيكلة رأس المال، وهو ما يعد إحدى سياسات هيكل رأس المال الناجحة (عليوي، 2019، 33)، وهناك ارتباط ما بين الرفع المالي والأداء المالي في الشركات من خلال العوائد المتوقعة، فالرفع المالي يزداد داخلياً نتيجة الاستثمار الأمثل والسياسات المالية المتبعة في الشركات، وأن العلاقة بين العوائد المرتبطة بالرافعة المالية وفي ظل أي هيكل مالي نجد بأن الأرباح لكل سهم والعائد على حقوق الملكية للمساهمين تزداد كلما زادت الرافعة المالية (الشهري، 2020، 14) بينما إذا لم تنجح المؤسسة في استثمار الأموال المقترضة فإنها ستعرض لمخاطرة أكبر وتحقق خسائر أكبر فيما لو أنها لم تستخدم الرفع المالي. هذا أو يمكن أن يحقق الرفع المالي أحد النتائج الثلاث (الغالبية والزبيدي، 2017، 142): إما رفع مالي إيجابي: وهي الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة أكبر من تكلفة الاقتراض مما ينتج عنه زيادة نسبة العائد على الأصول والعائد على حق الملكية. أو الرفع المالي السلبي: وهي الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة أقل من تكلفة الاقتراض مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول وانخفاض العائد على حق الملكية، وأخيراً الرفع المالي المتوسط: وفيها تتساوى تكلفة الاقتراض مع المبالغ المقترضة مما يترتب عليه بقاء نسبة العائد على الأصول والعائد على حق الملكية ثابتة دون تغيير. وهناك العديد من النسب المالية التي تعكس الأداء المالي للمصارف ويمكن احتسابها من قوائمها المالية، ولدراسة أثر الهيكل المالي في الأداء المالي للمصارف تم اعتماد النسب التالية كمتغيرات تابعة في الدراسة:

جدول رقم (1) يبين نتائج اختبار ديكي- فولر للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

البنك	المتغيرات	القيمة المحسوبة لإحصائية اختبار ديكي- فولر	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 0.05	مستوى الاستقرار
بنك التضامن	معدل العائد على الأصول y1	-4.136993	-3.320969	الفرق الاول
	معدل العائد على حقوق الملكية y2	-4.106542	-3.320969	الفرق الاول
	نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات	-3.811482	-3.259808	الفرق الاول
	نسبة حقوق الملكية على الموجودات	-3.392912	-3.259808	الفرق الاول
البنك الأهلي اليمني	معدل العائد على الأصول y1	-3.261063	-1.988198	الفرق الاول
	معدل العائد على حقوق الملكية y2	-3.465060	-1.988198	الفرق الاول
	نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات	-2.583300	-1.988198	الفرق الاول
	نسبة حقوق الملكية على الموجودات	-2.583300	-1.988198	الفرق الاول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي باستخدام برنامج Eviews

2- نتائج اختبار دالتي الارتباط الذاتي والجزئي: في هذا الاختبار قام الباحثان باستخدام اختبار دالتي الارتباط الذاتي والجزئي لاختبار استقرار متغيرات البحث وكانت النتائج كالآتي:

1- دالة الارتباط الذاتي والجزئي لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية: يوضح الشكل الآتي معاملات دالتي الارتباط الذاتي والجزئي لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية بعد أخذ الثانية.

يتضح من الجدول رقم (1) أن قيم T المحسوبة لإحصائية اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث بعد أخذ الفروق الثانية أكبر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 0.05 ومن ثم فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث غير ساكنة في المستويات وتصبح ساكنة أو ساكنة بعد أخذ الفروق الثانية أي أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية.

البنك الأهلي اليمني						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.206	0.5637	0.453	
		2	0.121	0.083	0.7847	0.675
		3	-0.303	-0.276	2.3562	0.502
		4	-0.084	-0.222	2.4990	0.645
		5	-0.064	-0.095	2.5977	0.762
		6	0.008	-0.111	2.5994	0.857
		7	0.026	-0.102	2.6269	0.917
		8	0.001	-0.100	2.6269	0.956
		9	0.001	-0.094	2.6270	0.977

بنك التضامن						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.411	-0.411	2.2481	0.134
		2	-0.347	-0.620	4.0567	0.132
		3	0.190	-0.578	4.6764	0.197
		4	0.286	-0.311	6.3101	0.177
		5	-0.279	-0.403	8.1829	0.146
		6	0.002	-0.232	8.1831	0.225
		7	0.106	-0.104	8.6315	0.280
		8	-0.061	-0.165	8.8522	0.355
		9	0.014	-0.044	8.8745	0.449

المصدر: مخرجات التحليل القياسي بالاعتماد على برنامج Eviews10

شكل (1) دالة الارتباط الذاتي والجزئي لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية بعد أخذ الفروق الثانية

2- دالة الارتباط الذاتي والجزئي لمتغير معدل**العائد على الأصول:**

يوضح الشكل الآتي معاملات دالتي الارتباط الذاتي والجزئي لمتغير معدل العائد على الأصول بعد أخذ الفروق الثانية.

البنك الأهلي اليمني						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.139	-0.139	0.2560	0.613
		2	0.070	0.052	0.3294	0.848
		3	-0.297	-0.287	1.8407	0.606
		4	-0.010	-0.095	1.8429	0.765
		5	-0.066	-0.062	1.9461	0.857
		6	-0.081	-0.203	2.1429	0.906
		7	0.013	-0.069	2.1494	0.951
		8	0.010	-0.045	2.1551	0.976
		9	0.000	-0.122	2.1551	0.989

يتضح من خلال الشكل السابق رقم (1) أن معاملات دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي تقع في ضمن حدود الثقة المسموح بها ومن ثم فإن السلسلة الزمنية لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية ساكنة بعد أخذ الفروق الثانية للسلسلة.

بنك التضامن						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.440	-0.440	2.5820	0.108
		2	-0.303	-0.616	3.9579	0.138
		3	0.191	-0.590	4.5840	0.205
		4	0.280	-0.269	6.1497	0.188
		5	-0.300	-0.292	8.3091	0.140
		6	-0.003	-0.126	8.3094	0.216
		7	0.142	0.018	9.1133	0.245
		8	-0.090	-0.156	9.5983	0.294
		9	0.023	-0.084	9.6618	0.379

المصدر: مخرجات التحليل القياسي بالاعتماد على برنامج Eviews10

شكل (2) دالة الارتباط الذاتي والجزئي لمتغير معدل العائد على الأصول بعد أخذ الفروق الثانية**3- دالة الارتباط الذاتي والجزئي لمتغير نسبة****إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات:**

يوضح الشكل الآتي معاملات دالتي الارتباط الذاتي والجزئي لمتغير نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات بعد أخذ الفروق الثانية.

يتضح من خلال الشكل السابق رقم (2) أن معاملات دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي تقع في ضمن حدود الثقة المسموح بها ومن ثم فإن السلسلة الزمنية لمتغير معدل العائد على الأصول ساكنة بعد أخذ الفروق الثانية للسلسلة.

البنك الأهلي اليمني						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.027	0.027	0.0097	0.922
		2	0.135	0.134	0.2832	0.868
		3	-0.173	-0.183	0.7965	0.850
		4	-0.190	-0.206	1.5204	0.823
		5	-0.158	-0.108	2.1184	0.833
		6	-0.333	-0.338	5.4514	0.487
		7	-0.036	-0.103	5.5026	0.599
		8	0.132	0.145	6.5559	0.585
		9	0.096	-0.066	7.6568	0.569

بنك التضامن						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.347	-0.347	1.6045	0.205
		2	-0.195	-0.358	2.1734	0.337
		3	0.160	-0.073	2.6112	0.456
		4	-0.389	-0.539	5.6332	0.228
		5	0.318	-0.088	8.0576	0.153
		6	0.048	-0.177	8.1263	0.229
		7	-0.133	-0.072	8.8345	0.265
		8	0.042	-0.296	8.9386	0.348
		9	-0.004	0.017	8.9402	0.443

المصدر: مخرجات التحليل القياسي بالاعتماد على برنامج Eviews10

شكل (3) دالة الارتباط الذاتي والجزئي لمتغير نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي**الموجودات بعد أخذ الفروق الثانية**

4- دالة الارتباط الذاتي والجزئي لمتغير نسبة حقوق الملكية على الموجودات:
يوضح الشكل الآتي معاملات دالتي الارتباط الذاتي والجزئي لمتغير نسبة حقوق الملكية على الموجودات بعد أخذ الفروق الثانية.

يتضح من خلال الشكل السابق رقم (3) أن معاملات دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي تقع في ضمن حدود الثقة المسموح بها ومن ثم فإن السلسلة الزمنية لمتغير نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات ساكنة بعد أخذ الفروق الثانية للسلسلة.

البنك الأهلي اليمني						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.027	0.027	0.0097	0.922
		2	0.135	0.134	0.2832	0.868
		3	-0.173	-0.183	0.7965	0.850
		4	-0.190	-0.206	1.5204	0.823
		5	-0.158	-0.108	2.1184	0.833
		6	-0.333	-0.338	5.4514	0.487
		7	-0.036	-0.103	5.5026	0.599
		8	0.132	0.145	6.5559	0.585
		9	0.096	-0.066	7.6568	0.569

بنك التضامن						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.157	-0.157	0.3293	0.566
		2	-0.175	-0.205	0.7893	0.674
		3	-0.071	-0.146	0.8764	0.831
		4	-0.241	-0.350	2.0380	0.729
		5	0.113	-0.085	2.3456	0.800
		6	-0.056	-0.250	2.4391	0.875
		7	-0.096	-0.323	2.8094	0.902
		8	0.341	0.089	9.7799	0.281
		9	-0.157	-0.241	12.754	0.174

شكل (4) دالة الارتباط الذاتي والجزئي لمتغير نسبة حقوق الملكية على الموجودات: بعد أخذ الفروق الثانية

بمعنى أن التقلبات التي تحصل في إحدى السلسلتين تؤدي إلى الغاء التقلبات في السلسلة الأخرى ومن ثم تصبح السلاسل الزمنية متكاملة. وفيما يلي نستعرض نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون للمتغيرات المستقلة وأثرها في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. ويوضح الجدول التالي اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات المستقلة (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة وكانت النتائج كالاتي:

يتضح من خلال الشكل السابق رقم (4) أن معاملات دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي تقع في ضمن حدود الثقة المسموح بها ومن ثم فإن السلسلة الزمنية لمتغير نسبة حقوق الملكية على الموجودات ساكنة بعد أخذ الفروق الثانية للسلسلة.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك:

في هذا الجزء قام الباحثان باختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لاختبار الانحدار بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لمعرفة ما إذا كان نموذج الانحدار حقيقياً وليس انحداراً زائفاً كما أن السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة عند أخذ كل سلسلة على حدة ولكن تكون متكاملة عند أخذها كمجموعة واحدة.

جدول رقم (2) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة
ومعدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية

	المتغير التابع	Hypothesized	likelihood	5Percent	Prob.
		No .of CE (S)	Ratio	Critical value	
بنك التضامن	معدل العائد على الأصول	None *	31.75911	21.13162	0.0011
		At most 1 *	21.04716	14.26460	0.0037
		At most 2 *	5.065995	3.841466	0.0244
	معدل العائد على حقوق الملكية	None *	40.79139	21.13162	0.0000
		At most 1 *	26.73809	14.26460	0.0003
		At most 2	0.880003	3.841466	0.3482
البنك الأهلي اليمني	معدل العائد على الأصول	None *	34.40281	25.82321	0.0029
		At most 1 *	18.84957	19.38704	0.0597
		At most 2 *	12.77635	12.51798	0.0453
	معدل العائد على حقوق الملكية	None *	26.32125	25.82321	0.0430
		At most 1 *	16.80871	19.38704	0.1140
		At most 2 *	12.24500	12.51798	0.0555

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

حقوق الملكية على الموجودات) ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرين تابعين وإجراء الكشف عن مشاكل القياس الاقتصادي المتمثلة في مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ وفيما يلي النموذج القياسي.

المتغيرات المستقلة: نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات.

والمتغيرات التابعة: معدل العائد على الأصول - ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ويمكن التعبير عن النموذج رياضياً كما يلي:

$$y_1 = f(x_1, x_2)$$

$$y_2 = f(x_1, x_2)$$

يوضح الجدول الآتي رقم (3) نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة:

(نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع.

ويتضح من الجدول في أعلاه رقم (2) أن القيم المحسوبة لنسبة الإمكان الأعظم LR أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 ومن ثمَّ وجود متجه للتكامل المشترك بين سلسلتي المتغيرين وبناءً على ما سبق يمكن التأكيد على وجود توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المتغيرات المستقلة (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرين تابعين مما يعني أن السلاسل للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لا تتعد بعضها عن بعض كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً في الأجل الطويل على مستوى بنك التضامن والبنك الأهلي اليمني.

ثالثاً: تقدير النموذج القياسي:

في هذا الجزء قام الباحثان بتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين كل من المتغيرات المستقلة (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة

جدول رقم (3) نتائج تقدير نموذج الانحدار بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة
في بنك التضامن والبنك الأهلي اليمني

البنك	المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
بنك التضامن	معدل العائد على الاصول	C	-0.012113	0.005829	-2.077891	0.0377
		X1	0.031468	0.014666	2.145659	0.0319
		X2	0.024801	0.028582	0.867706	0.3856
	R ²	0.172356		F	5.672569	
	Prob.				0.050	
	معدل العائد على حقوق الملكية	C	-0.007630	0.001377	-5.539520	0.0000
		X1	0.093651	0.126132	0.742486	0.4578
		X2	-0.570656	0.256172	-2.227632	0.0259
	R ²	0.297735		F	10.48254	
	Prob.				0.005294	
بنك الأهلي اليمني	معدل العائد على الاصول	C	-0.000186	0.000313	-0.593759	0.5527
		X1	-0.173397	0.019537	-8.875094	0.0000
		X2	0.176754	0.044051	4.012517	0.0001
	R ²	0.515569		F	96.66712	
	Prob.			Prob.	0.0000	
	معدل العائد على حقوق الملكية	C	0.000159	0.003405	0.046663	0.9628
		X1	-1.892797	0.151810	-12.46820	0.0000
		X2	2.258963	0.462057	4.888929	0.0000
	R ²	0.473215		F	180.6520	
	Prob.			Prob.	0.0000	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

1- نموذج الانحدار المتعدد لبنك التضامن
 $y_1 = -0.012113 + 0.031468x_1 + 0.024801x_2$
 2- نموذج الانحدار المتعدد للبنك الأهلي اليمني
 $y_2 = -0.000186 - 0.173397x_1 + 0.176754x_2$
 بالاعتماد على نتائج النماذج المقدره بين المتغيرات المستقلة: (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع يتم فحص النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي والمعيار الإحصائي وبناءً على مطابقة هذه المعايير يتم قبول النموذج

وبناء على نتائج الجدول في أعلاه يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد كالاتي:
 أولاً: العلاقة القياسية بين المتغيرات المستقلة ومعدل العائد على الأصول:
 من الجدول السابق يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) ومعدل العائد على الأصول في بنك التضامن والبنك الأهلي اليمني.

وفيما يلي تقويم لنتائج النموذج المقدر .

أ. تقويم نتائج النموذج:

- إشارة الثابت سالبة في كل من بنك التضامن والبنك الأهلي اليمني ($c = -0.012113$) ، $c = -0.000186$) وهي قيمة معدل ومعدل العائد على الأصول إذا كانت قيمة المتغيرات المستقلة: (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) تساوي صفرًا.

- إشارة معامل المتغير المستقل نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات موجبة في بنك التضامن حيث بلغت (0.031468) وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات ومعدل العائد على الأصول، بينما العلاقة في البنك الأهلي اليمني علاقة عكسية بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات ومعدل العائد على الأصول حيث بلغ معامل المتغير المستقل نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات (-0.17339).

- إشارة معامل المتغير المستقل نسبة حقوق الملكية على الموجودات موجبة في بنك التضامن والبنك الأهلي اليمني حيث بلغت (0.024801)، (0.176754) على التوالي وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين حقوق الملكية على الموجودات ومعدل العائد على الأصول في البنك الأهلي اليمني وبنك التضامن الإسلامي.

ب. تقويم نتائج النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

يتضح من خلال الجدول في أعلاه رقم (3) أن متغيرات الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث نجد أن القيمة الاحتمالية ($Prob$) للمعالم المقدر أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05) استثناء معنوية نسبة حقوق الملكية على الموجودات بالإضافة إلى معنوية النموذج المقدر ككل وهذا ما أوضحه اختبار F وبمستوى دلالة

(0.050 ، 0.0000) على التوالي وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05) وتدل هذه النتيجة على جودة النموذج المقدر في عملية التنبؤ المستقبلي للمتغير التابع ومعدل العائد على الأصول في بنك التضامن الإسلامي والبنك الأهلي اليمني بدلالة المتغيرات المستقلة (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات). كما يوضح معامل التحديد أن (17%) من التغيرات في معدل العائد على الأصول فيما يخص بنك التضامن، بينما (51%) فيما يخص البنك الأهلي اليمني يتم تفسيرها من خلال التغير في المتغيرات المستقلة: (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) بينما (83%)، (49%) في بنك التضامن والبنك الأهلي اليمني تعود إلى تغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

وبناءً على التحليل القياسي والإحصائي للعلاقة بين المتغيرات المستقلة: (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) ومعدل العائد على الأصول نرفض فرض العدم الذي ينص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات (نسبة إجمالي المطلوبات على إجمالي الموجودات - حقوق الملكية على الموجودات) على معدل العائد على الأصول عند مستوى (0.05)" ونقبل الفرض البديل الذي ينص بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة: (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية (0.05).

ثانياً: العلاقة القياسية بين المتغيرات المستقلة ومعدل العائد على حقوق الملكية:

من الجدول السابق يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة (نسبة إجمالي

الموجودات سالبة في بنك التضامن حيث بلغت (0.570656-)، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين نسبة حقوق الملكية على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما العلاقة في البنك الأهلي اليمني بين نسبة حقوق الملكية على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية طردية حيث بلغ معامل المتغير المستقل نسبة حقوق الملكية على الموجودات (2.258963).

ب. تقويم نتائج النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

يتضح من خلال الجدول في أعلاه رقم (3) أن متغيرات الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث نجد أن القيمة الاحتمالية (Prob.) للمعالم المقدرة أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05) باستثناء معنوية نسبة حقوق الملكية على الموجودات بالإضافة إلى معنوية النموذج المقدر ككل وهذا ما أوضحه اختبار F وبمستوى دلالة (0.005294، 0.0000) وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05) وتدل هذه النتيجة على جودة النموذج المقدر في التنبؤ المستقبلي للمتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية بدلالة المتغيرات المستقلة (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات). كما يوضح معامل التحديد أن (29%) من التغيرات في معدل العائد على حقوق الملكية فيما يخص بنك التضامن بينما (47%) فيما يخص البنك الأهلي اليمني يتم تفسيرها من خلال التغير في المتغيرات: (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات)، بينما (71%، 53%) في بنك التضامن والبنك الأهلي اليمني تعود إلى تغيرات أخرى لم تدخل في النموذج .

وبناءً على التحليل القياسي والإحصائي للعلاقة بين

المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) ومعدل العائد على حقوق الملكية في بنك التضامن والبنك الأهلي اليمني.

1- نموذج الانحدار المتعدد لبنك التضامن

$$y_2 = -0.007630 + 0.093651x_1 - 0.570656x_2$$

2- نموذج الانحدار المتعدد للبنك الأهلي اليمني

$$y_2 = 0.000159 - 1.892797x_1 + 2.258963x_2$$

بالاعتماد على نتائج النماذج المقدرة المقدر بين المتغيرات المستقلة: (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع يتم فحص النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي والمعيار الإحصائي وبناءً على مطابقة هذه المعايير يتم قبول النموذج وفيما يلي تقويم لنتائج النموذج المقدر .

أ. تقويم نتائج النموذج:

- إشارة الثابت سالبة وموجبة في كل من بنك التضامن والبنك الأهلي اليمني على التوالي $c = -0.007630$ ، $c = 0.000159$. وهي قيمة المتغير التابع ومعدل العائد على حقوق الملكية إذا كانت المتغيرات المستقلة (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) تساوي صفرًا.

- إشارة معامل المتغيرات المستقل نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات موجبة في بنك التضامن حيث بلغت (0.093651) وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما العلاقة في البنك الأهلي اليمني علاقة عكسية بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغ معامل المتغير المستقل نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات (-1.892797).

- إشارة معامل المتغير المستقل حقوق الملكية على

فرضية الدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المطلوبات إلى الموجودات على معدل العائد على الأصول".

أما بالنسبة للبنك الأهلي اليمني فتظهر النتائج أن معامل نسبة إجمالي المطلوبات إلى الموجودات سالب وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات ROA، وأيضاً على العائد على حقوق الملكية ROE حيث بلغت (-0.173397) و (-1.892797) على التوالي، وهذا يتوافق مع نظرية الموازنة (إحدى النظريات المفسرة للهيكل المالي) والتي ترى أنه عندما يزداد حجم الديون إلى مستوى أعلى من المستوى الأمثل تصبح التكاليف أعلى من المنافع ويتأثر الأداء بشكل سلبي أي أنه زادت التكاليف على المنافع ومن ثم تأثرت الأرباح بالنقص (وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة كلش، 2019).

2- في بنك التضامن نجد أن معامل نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات موجب وغير دال إحصائياً على العائد على الأصول ROA حيث بلغ (0.024801)، وله تأثير سالب ودال إحصائياً على العائد على حقوق الملكية ROE حيث بلغ (-0.570656)، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية حيث إن زيادة عدد الأسهم أو زيادة الأرباح المحتجزة والاحتياطيات تعمل على انخفاض نصيبها من الأرباح الصافية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الصالح، البراك، 2024) وبذلك تتفق مع فرضية الدراسة التي تنص على "عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات والعائد على الأصول"، أما بالنسبة للبنك الأهلي اليمني فنجد أن معامل نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات حيث بلغت قيمته (0.176754) والعائد على حقوق الملكية

المتغيرات المستقلة: (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) ومعدل العائد على حقوق الملكية على الأصول نرفض فرض العدم الذي ينص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في المتغيرات المستقلة: (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية (0.05)" ونقبل الفرض البديل الذي ينص بوجود أثر ذو دلالة إحصائية في المتغيرات المستقلة: (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات - نسبة حقوق الملكية على الموجودات) على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية (0.05).

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1- تظهر نتائج تحليل الانحدار أن معامل نسبة إجمالي المطلوبات إلى الموجودات موجب وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات (ROA) في بنك التضامن حيث بلغت قيمته (0.031468)، وهي بذلك لا تتفق مع دراسة (Syaifuddin & Prabowo et all, 2018) وتتفق مع دراسة (بو عبدلي ومرسلي، 2016)، وهذا يدل على أن الزيادة في استخدام الديون سيؤدي إلى زيادة ربحيتها ويعود ذلك إلى أن الديون تكاليفها منخفضة من خلال الاستفادة من المزايا الضريبية التي توفرها الديون الناتجة عن خصم الفوائد من الأرباح عند احتساب ضريبة الدخل نظراً لأن ما يدفعه البنك الإسلامي لأصحاب الودائع المبنية على المضاربة لا يحتسب في ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة في البنك الإسلامي. مما يعني أن زيادة استخدام هذه الديون في تمويل استثمارات البنك سيؤدي إلى زيادة مستويات أرباحها. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة (الحمدان والقضاة، 2013) وكما أن هذه النتيجة لا تتفق مع

المحسوبة المخاطر، لاسيما وأن تكلفة الديون في البنوك الإسلامية بشكل عام تعد منخفضة.

3- التركيز على التوازن بين التمويل الداخلي والخارجي والربط بين محددات الربحية في البنك ومصادر تمويلها سواء المصادر الداخلية أو الخارجية.

ثانياً: بالنسبة للبنك الأهلي اليمني

4- على البنك الأهلي اليمني عدم الاكتفاء بالتمويل بحقوق الملكية والاستفادة من التمويل بالاقتراض للاستفادة من الوفورات الضريبية التي يوفرها هذا النوع من التمويل.

5- عدم المبالغة في الاعتماد على التمويل بالدين حيث إن المبالغة في استخدام الديون في تمويل البنك التجاري يعمل على تخفيض ربحية البنك، كما أنه كلما انخفضت نسبة الدين ازدادت ثقة العميل بالبنك وارتفع هامش الأمان لديهم تجاه استرجاع أموالهم في أي من الأحوال.

6- استغلال التمويل بالدين استغلالاً مجدياً للبنك وفتح قنوات استثمارية مجزية للبنك مع الموازنة بين التمويل بالملكية والتمويل بالدين.

7- وتوصي الدراسة إدارات البنوك بالحرص على تعزيز الودائع لديهما وبكافة أشكالها حيث تعد المصدر الرئيسي في تمويل الأنشطة والاستثمارات لديهما.

(2.258963) وهذا يرجع إلى أن التمويل يتم من الأموال الذاتية للبنك خصوصاً الأرباح المحتجزة ولا يمثل التمويل بهذا النوع من الموارد أي تكلفة على البنك ومن ثم فإن الاعتماد على التمويل بحقوق الملكية يعمل على زيادة نصيب الموجودات من الأرباح التي يحققها البنك، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بوعبدلي ومرسلي، 2016) ودراسة (خلف ونقار، 2018) ودراسة (Syaifuddin & Prabowo et all, 2018) وبهذا نرفض فرضية الدراسة التي تنص على "عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات ومعدل العائد على الأصول"، وكذلك العلاقة معنوية موجبة بين نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

أولاً: بالنسبة لبنك التضامن :

1- التقليل من الاعتماد على التمويل الداخلي لأن ذلك سوف يؤدي للتأثير سلباً في ربحية المساهمين بالبنك.

2- فتح المزيد من القنوات الاستثمارية الجديدة والمجزية حيث إن تأثير الديون الإيجابي في معدل العائد على الأصول يحفز للمزيد من الاستثمارات

- 11- كاظم، حسين جواد ومحمد، فاطمة علي (2021)، تحليل مؤشرات الهيكل والأداء الماليين للمصارف التجارية العراقية، *المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية*، المجلد 9، العدد 3، ص: 1-19.
- 12- كنزة، شرابي باية (2014)، العوامل المحددة لبناء الهيكل المالي للمؤسسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية، *رسالة ماجستير*، جامعة الجزائر، ص: 84.
- 13- مجلح، سليم وبشيشي، وليد (2019)، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، *مجلة دراسات اقتصادية*، المجلد 6، العدد 1، ص: 120. ص: 116-139.
- 14- هندي، منير إبراهيم (2005)، الإدارة المالية مدخل التحليل معاصر، *المكتب العربي الحديث*، الطبعة الخامسة.
- 15- Asante, K., Shanfzadeh, E. & Neubert, M. (2022), The Relationship Between Capital Structure and Financial Performance of Firms in Ghana and Nigeria, *European Journal of Business and Management Research*, Vol 7 | Issue 1 | February, pp: 236-244.
- 16- Balouei ,E., Rostamyb, A. , Sharifc, S., Saeedid, A & et al. (2018) , The Impacts of Financial Structure on Financial Performance of Banks listed in Tehran Stock Exchange: An Empirical Application, *Advances in mathematical finance & applications*, 3 (3), 11 - 26.
- 17- Chatsios, Anastasios (2017), Financial Performance Analysis of Banks: Empirical Analysis with evidence from the US Banking Sector, *Master of Science (MSc) in Banking & Finance*, p: 5.
- 18- Gautam, Ramji (2018), Determinants of Financial Performance: An evidence from Nepalese Commercial Banks, *Amity Journal of Strategic Management*, Vol 1, Issue 2, May 2018, pp: 7-13.
- 19- NG'ANG'A, Ann. N., (2013), The Effect of Financial Structure on the Financial Performance of Conventional and Islamic Banks in Kenya, *A Research Project Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the award of the Degree of Master in Business Administration University of Nairobi* .
- 20- Syaifuddin, D. & Prabowo, F. et al. (2018), Effect Of Equity To Assets Ratio (EAR), Size , And Loan To Assets Ratio (LAR) On Bank Performance, *Journal of Economics and Finance*, Volume 9, Issue 4 Ver. II), PP 01-06.
- 21- Zachary, G., Honors ,M.& CPA, K(2010), Financial Structure and Financial Performance of selected Firms Listed at Nairobi Securities Exchange ,Kenya, *Thesis Submitted to the School of Business in Partial Fulfillment of the Requirements for the Award of the Degree of Doctor of Philosophy in Business Administration (Finance Option) of Kenyatta University* ,October, 2010 .p:5.

الهوامش:

* جميع البيانات الواردة من التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني 2020

المراجع:

- 1- الشهري، أسماء محمد عبد الله (2020)، العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية (قطاع الاتصالات) ، *المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات*، العدد 23، ص: 1-29.
- 2- الشواورة، فيصل محمود (2012)، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص: 78.
- 3- الغالبي، طاهر محسن منصور والزبيدي، حيدر حمودي علي (2017)، دور مرونة الهيكل المالي للشركات في تجنب الأزمة المالية دراسة تحليلية في (قطاع المصارف التجارية) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2006-2015، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، المجلد (13)، العدد 52، ص: 133-170.
- 4- الحمدان، ناصر والقضاة، علي (2013)، أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية، *مجلة المنارة*، المجلد 19، العدد 4، ص: 159-186.
- 5- الصالح، فاطمة والبراك، محمد (2024)، أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي "تداول"، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد 44، ع3، ص: 1-16.
- 6- بريجهام، وجين وايرهاردت، ميشيل (2009)، تعريب سرور علي إبراهيم، الإدارة المالية: النظرية والتطبيق العملي، *دار المريخ للنشر*.
- 7- بوعبدلي، أحلام و مرسلي، نزيهة (2016)، أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر للفترة (2005-2014)، *مجلة الباحث الاقتصادي*، العدد 06 ديسمبر، ص: 42-54.
- 8- حقي، بسام (2016)، دراسة أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق الأوراق المالية، *رسالة ماجستير*، الجامعة الافتراضية السورية، ص: 29.
- 9- خلف، اسمهان ونقار، عثمان وفاعور، مؤمنة عدنان (2018)، أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية "دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة 2017 - 2010 ، *مجلة جامعة حماة* - المجلد الأول - العدد الخامس، ص: 155-172.
- 10- عليوي، نشأت حكمت (2019)، أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، *رسالة ماجستير*، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

The Impact of Financial Structure on Financial Performance: An Econometric Comparative Study between Tadhamon Bank And National Bank of Yemen

Bushra Yahya Mansour Ali Ahmed Abdel Razzaq Al Ansari

Abstract

This study aims to examine the impact of the financial structure on the financial performance of the Tadhamon Bank and the National Bank of Yemen. The study relied on financial report data for the period from 2010 to 2020, where multiple linear tracking analysis was used through the EViews program in order to test the study hypotheses, present, and analyze the results. The study uses the ratio of total liabilities to total assets (LAR), which represents external financing in the bank's financial structure, and the ratio of equity to total assets (EAR), which represents internal financing in the bank's financing structure, such as the variable dimensions of the independent structure. Moreover, a certain portion of assets (ROA) and returns were used Equity (ROE) as the dimensions for measuring the dependent variable of the financial performance. The study concluded with many results, including: There is a positive moral effect of the ratio of total liabilities to total assets on the rate of return on assets, while there is no significant effect of the ratio of total liabilities to total assets on the return on equity in Tadhamon Bank, as for the National Bank of Yemen. The ratio of total liabilities to total assets had a negative and statistically significant effect on both ROA and ROE. The study also revealed that in the Tadhamon Bank, the ratio of equity to total assets had a negative and significant impact on the return on equity, while there was no significant effect between the ratios of equity to total assets on the return on assets. However, in the National Bank of Yemen, the equity-to-assets ratio has a significant positive effect on both return on assets and return on equity.

Keywords: financial structure - return on assets (ROA) - return on equity (ROE).